مؤتمر التعليم العالي الأهلي صنعاء - اليمن
مايو – يونيو 2000م

The Conference for private higher education
Sana,a YEMEN 30th May – 1st June , 2000

مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى

Journal of Scientific Conferences and Seminars, Queen Arwa University

التعليم العالي الحكومي في اليمن.. إلى أين؟

أ.د. أبو بكر عبدالله القربي
كلية الطب – جامعة صنعاء

2000-01-01

ISSN Online: *2959-1945* ***DOI:****10.58963/qaujscs.v1i1.8*

Website: *qau.edu.ye*

تمهيد

أرجو أن لا تثير هذه الورقة الانزعاج من بعض الأفكار التي قد تبدو غريبة على تفكيرنا وإن كانت طبيعية في مجتمعات أخرى . كما أن هذه الرؤى لا تمثل سوى اجتهاد شخصي (آمل أن أوجر عليه) ولا تمثل سياسة متوقعة . وأؤكد هنا أنني أضعها كموضوع هو الأهم والأكثر تعقيداً وإثارة للحساسية على النظامين الاجتماعي والسياسي وعلى أمل أن يؤدي هذا الطرح إلى القبول ببعض المفاهيم الجديدة وتطوير بعضها وربما رفض البعض الأخر.

هناك ثلاث كلمات تتردد في إطار نظامنا التعليمي وهي التعليم والتدريب والتأهيل وهي في حقيقتها تمثل أضلاع مثلث إذا ما ترابطت أصبح المثلث مكتملاً ومتماسكاً . فالتعليم اكتساب المعرفة النظرية والتدريب هو اكتساب المهارة والتأهيل هو الإعداد لأداء وظيفة .

إن التدريب والتأهيل هما عنصران أساسيان للحياة فلولا المقدرة على أداء وظيفة لما استطاع المرء أن يؤدي عملاً ويكسب دخلاً يمكّنه من ضمان لقمة العيش كما أن التأهيل نشاط مكتسب للإنسان والحيوان لأنها جميعاً تقوم بإعداد وتدريب أطفالنا منذ ولادتهم على مهارات البقاء والعيش وتجنب الأخطاء وكسب لقمة العيش إذاً فالتعليم

ليس ترفاً أو وسيلة لاكتساب المعرفة وإنما يمثل المقدرة على توظيف هذه المعرفة في مهارات ومقدرات تمكن المرء من العيش والإنتاج .

إذاً فالتدريب والتأهيل موروث بيولوجي لضمان البقاء وهو في المقام الأول مسئولية أسرية فالأسرة هي الجهة المسئولة عن تعليم وتدريب أبنائها لتضمن لهم مستوى جيد من العيش وتجعل منهم أفراداً منتجين في مجتمعاتهم .

ومع تطور المجتمعات البشرية ونمو نسيج العلاقات الإنسانية فيما بينها أصبح من المهم لهذه المجتمعات أن تفكر معاً في صيغ تنظم علاقاتها وأن تتعاون فيما بينها بما يحقق لأفرادها الاستقرار والرخاء وأن تحدد هذه المجتمعات الأنشطة التي يمكن أن يؤسس فيها مبدأ المشاركة ، ولا شك أن التعليم كان أحدها وربما أهمها . ومما لا شك فيه أن الفكر الإنساني والأديان السماوية قد أسهمت في تعزيز مفهوم الإخاء والتكافل بين البشر وأن هذه القيم قد جعلت من التعليم هدفاً سامياً يجب أن تكون أبوابه مفتوحة أمام الجميع إلا أن نمو المجتمع الإنساني وأخذه أشكال التمايز قد أدى في النهاية إلى احتكار التعليم على طبقات المجتمع العليا من الإقطاعيين وطبقة رجال الدين والأثرياء وحرمت الأغلبية العظمى من الناس من فرص التعلم حتى يظلوا غير قادرين عن الخروج عن القيود التي وضعت لهم للبقاء كعمال (سخرة) يسخرون لخدمة الإقطاعيين والنبلاء رغم أنهم ربما يكونوا قد اكتسبوا المهارات التي يحتاجون إليها من خلال الممارسة للقيام بأعمال تضمن لهم العيش وتوفير الحد الأدنى من حاجاتهم .

ومع نمو الطبقية في المجتمع وسيطرة طبقة منه على مصير الأغلبية وما أدى إليه ذلك من مزيد من الثراء والسيطرة لطبقة في المجتمع على حساب الأغلبية وما صاحب هذا النفوذ من بدايات للصراع الاجتماعي الذي أدى في النهاية قيام الثورات الإصلاحية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين . مع ضرورة الإشارة هنا كانت هناك مراحل تأريخ البشرية وفي خضم هذا الصراع الطبقي كانت هناك نماذج مشرقة لحكام أدركوا أهمية العدل الاجتماعي وعملوا على تحقيق قدر من العدالة ورفع الظلم وتطبيق مبادئ التكافل الاجتماعي في التعليم .

لقد خلق حصر العلم والتعلم بيد طبقة من الطبقات في المجتمع وهي طبقة الحكام والنبلاء في مفهومه الاجتماعي وبين رجال الدين في مفهومه الديني هوّة كبيرة بين المواطنين وهذه الطبقات كما أن اهتمام الحكام بالعلماء والمبدعين لم يتعدى كونهم مقتنيات يفخر بها الحكام ولكنهم لم يؤسسوها كمدارس فكرية دائمة . إلا أن الغرب قد شهد بدايات الخروج على هذه المفاهيم بعد الثورة الفرنسية ومع بدايات الثورة الصناعية التي لم تكن لتنطلق دون توفر الأيدلوجية الفكرية والأساس العلمي لها .

مع قيام الثورات الاجتماعية والسياسية كان من البديهي أن يكون تحقيق العدالة أحد أهم شعاراتها وبالتالي فإن إنصاف طبقات العمال والمزارعين كان من أول أهدافها وبالتالي جاء حق التعليم للجميع في أولوية برامج تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة وأن التعليم يمثل الأداة الحقيقية لتغيير واقع هذه الطبقات فالتعليم هو الوسيلة التي تعمق مفاهيم المواطنة الحقيقية وتوضح الحقوق والواجبات وتزرع قيم المواطنة والانتماء وتضع أسس بناء المجتمع المدني الجديد . كما أن التعليم يمثل الأداة لترسيخ مفاهيم الثورة أياً كانت وتنشئة الأجيال الجديدة على تعاليم وأيديولوجية الثورة بما يضمن تشكيل قاعدة من الشباب تستوعب هذه المفاهيم وتؤمن بها وتدافع عنها . كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المدارس الدينية (الكنيسة) في الغرب عملت من جانبها على تكريس القبول بالواقع باعتباره إرادة سماوية وضمان سيطرة رجال الدين على تفكير المواطنين وتحويلهم إلى سجناء لمفاهيم الكنيسة التي حجبت عنهم نظريات العلوم الحديثة ووقفت حاجزاً أمام إبداع العقل البشري باسم الدين بل وسخرت الدين لخدمة الإقطاعيين والملوك في تحالف أضر بالكنيسة ضرراً كبيراً .

أما الوطن العربي وحتى بدايات القرن العشرين فقد اعتمد على الكتاتيب كمدارس لتدريس القرآن واللغة وكما أن العالم الإسلامي لم يعرف حتى في عهد الحضارة الإسلامية المدارس بمفهومها الحديث وإن كانت هناك مدارس دينية مشهورة في العديد من البلدان مثل الأزهر وفاس والقيروان والحرم المكي والمسجد الأموي وزبيد في اليمن إلا أنها كانت مدارس لدراسة علوم الدين واللغة والفقه والشريعة كما أنها اعتمدت على الوقف لدعم علمائها وطلابها واعتمدت في نظام الدراسة طريقة الحلقات التي ينظم إليها طالب العلم برغبته الذاتية ويختار المدرس الذي يريد .

ولعل الصفحة المضيئة لهذه الكتاتيب أو المدارس الدينية أنها ضمنت درجة كبيرة من الحرية للمعلم والطالب كما أنها لم تتحول إلى محاكم للفكر كما حدث في الغرب عدا في بعض مراحل الجدل الفلسفي الديني . وظل الأمر كذلك إلى بداية القرن العشرين حين بدأت تظهر نتائج النهضة الصناعية في الغرب ومظاهر التخلف في العالم الإسلامي فبدأت فكرة إنشاء النظام التعليمي الحديث مستنبطاً مبادئه وأساليبه من الغرب وكان الحاكم محمد علي - في مصر هو أول من أدخل هذا النظام وإن كانت معظم مدارسة في ذلك الوقت قد أخذت الطابع الأهلي . والمؤسف أنه مع هذه البدايات تجاهل القائمون عليها أهمية ربطها بتراثنا الديني والحضاري بل وفي بعض الأحيان أخذت هذه المدارس بمبدأ الرفض له ، مما أدى إلى ردود فعل سلبية وأدى إلى انقسام النظام التعليمي في كثير من البلدان العربية إلى نظام تعليم ديني وعام مما خلق انفصام في شخصية الإنسان العربي وقدرته على تقبل الجديد مع الحفاظ على المشرق من تراثه وتأريخه.

والمؤسف أن بعض الثورات الاجتماعية هي الأخرى وقعت في نفس الخطأ واهتمت بالحفاظ على الثورة أو بالأحرى سيطرة الثوار أكثر من اهتمامها بأهدافها المتمثلة بالانتقال بالمجتمع من واقع الاضطهاد والتخلف إلى مجتمع متحرر منطلق نحو آفاق المستقبل .

هذه التطورات التاريخية فرضت دوراً جديداً للدولة في النظام التعليم بدأ بإلغاء التعليم الأهلي أو تجميده على ما هو عليه وانتهى بتحمل الدولة إدارة النظام التعليمي ومسئولية تحديد وجهة التعليم وأهدافه واستراتيجيته والعمل على ترسيخ إيديولوجية النظام والحكم مما أدى إلى تعارض المنهج التعليمي أحياناً مع عقيدة الشعب وروح الإبداع فيه ، كما إن إلغاء الحرية الشخصية في التعلم (الموضوع والمنهج .. الخ) قد جسد الدكتاتورية في النظام التعليمي . إن دور الدولة الذي يفترض أن يكون إشرافياً قد تحول في حقيقته إلى هيمنة لها أو للنظام السياسي على النظام التعليمي منطلقاً من مبدأ أن الدولة هي أكثر فهماً لاحتياجات المواطن والمجتمع وهي والأقدر على تحديد ما يتعلمه المواطن بينما حقيقة الأمر هي أن الدولة طبقت مفهوم النظام الشمولي في الحكم إلى النظام التعليمي وفرضت المقررات الدراسية والمناهج التعليمية التي تتوافق مع أيديولوجيتها لتحول المواطن إلى عجينه تشكلها كما تشاء وتعمق اعتماده على الدولة باعتبارها المانحة لوسائل الحياة وبالتالي فإن عليه أن يوظف كل طاقاته لخدمتها وأن يقبل بتوجيهها حتى تفتح له أبواب المستقبل والنجاح حتى وإن كان ذلك على حساب حريته وطموحاته ومقدرته .

في كلا الحالتين أصبح المواطن ضحية سيطرة فئة من الفئات إما طبقة اجتماعية أو سلطة في الحكم وإذا كان هدف الفئة الأولى إخضاع المجتمع واستغلال قدراته للثراء فإن هدفه الفئة الثانية هو توظيف المجتمع وتسخيره لحماية النظام وتحقيق أي أيديولوجياته التي قد لا تمثل رغبة المواطن بل إنها في كثير من الأحيان قد تتعارض مع معتقداته وتراثه الحضاري.

آثار هيمنة الدولة على التعليم:

يختلف تأثير الدولة على نظم التعليم العالي باختلاف النظام السياسي ففي الأنظمة الشمولية تكون سيطرة الحكومة على النظام التعليمي سيطرة كاملة إدارة وسياسات ومناهج إلا إن العلاقة في إطار الأنظمة الديموقراطية والبرلمانية تتأسس على مفاهيم ديموقراطية يكون تدخل الدولة فيها في حده الأدنى ولعله من المفيد هنا تلخيص سلبيات التدخل المفرط من قبل الدولة في نظام التعلم العالي كما عرفنا في اليمن والإقليم العربي مع التركيز على آثاره على التعليم العالي .

1. أثر الأيديولوجية السياسية :

تنطلق الأنظمة الشمولية الاشتراكية من إيديولوجيتها السياسية عند وضع استراتيجية التعليم العالي ولذلك فهي تكيف مناهج التعليم العالي لغرس هذه الإيديولوجية وتوجه برامج الدراسة في إطار استراتيجية يضعها النظام والتي قد يغلب عليها النظرة الاقتصادية والتنموية حتى وان كان ذلك على حساب الإبداع والحرية الفكرية والبحث العلمي . ورغم أن هذه الأنظمة السياسية قد تكون حققت إنجازات تنموية كبيرة إلا أن هذه الإيجابيات قد تحققت انطلاقاً من مبدأ أن الدولة هي المسيطرة على الاقتصاد وهي الموظف الرئيسي لكل الخريجين وهي التي تصمن فرص العمل لكل خريجي التعليم العالي إلا أن من النتائج السلبية لهذه السياسات هو في خلق من بطالة مقنعة وإضرار بالاقتصاد وتضخم في ميزانية الدولة المخصصة للتعليم والتوظيف الأمر الذي ظهر جلياً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

2. سياسات القبول :

لقد اعتمدت بعض الأنظمة الاشتراكية وأنظمة الحكم الوطنية في عهود ما بعد الثورة أو الاستقلال فلسفة تنطلق من مبدأ أن التعليم حق للجميع في مختلف مراحله وبالتالي اتبعت سياسة الباب المفتوح للقبول في مراحل التعليم المختلفة . ورغم أن مثل هذه السياسة قد تكون مقبولة في مرحلة من مراحل التطور السياسي والاجتماعي إلا أن استمرارها قد اضر بمستوى التعليم العالي وأدى إلى تدنيه نتيجة الأعداد الكبيرة من الطلاب المقبولين في الجامعات والمعاهد العليا إضافة إلى أن أغلبية هذه الأعداد يتم قبولها في تخصصات إنسانية أو علمية قد تشبع السوق من خريجيها . هذه السياسات مع سياسة التوظيف للخريجين من قبل الدولة أدى إلى تكديس موظفين في أجهزة الدولة في مجالات لا تحتاج إليها مما أدى إلى تضخم ميزانية الدولة وتوجيه نسبة كبيرة منها لتغطية باب المرتبات بدلاً من توظيفه في مشاريع استثمارية تنموية . لقد كان نتاج هذه السياسات نمو غير مخطط للتعليم العالي وللقوى البشرية مما أدى إلى آثار سلبية في الجوانب الاجتماعية والتنموية والاقتصادية مما فرض على الدولة إعادة النظر في سياساتها نحو التعليم العالي وسياسات القبول فيه ووضع برامج إصلاح شاملة له .

3. التوسع غير المخطط :

مع الزيادة المضطرده في أعداد الطلاب من خريجي الثانوية العامة من مختلف أنحاء الجمهورية والعجز الكبير في أعداد المدرسين اليمنيين الذين تحتاجهم وزارة التربية والتعليم وبهدف تقليص تكلفة المدرسين الوافدين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة اتجهت جامعة صنعاء إلى فتح العديد من فروع كليات التربية في عدد من المحافظات استجابة لهذا الواقع ورغم إيجابيات هذا القرار في مراحله الأولى إلا أن الاستمرار فيه فتح فروع لكليات التربية وغيرها من الكليات في مناطق مختلفة قد شكل عبئاً كبيراً على الجامعة الأم في ظل ميزانية محدودة وأعضاء تدريس لا يرتبطون بهذه الكليات ارتباطاً كاملاً . ولعل الأخطر من كل

ذلك أن هذه الكليات أصبحت تخرج مدرسين في تخصصات قد تشبع سوق العمل من خريجيها ولا يحتمل أن يجدوا فرصاً للتوظيف كما أن سياسة القبول المفتوح في الكليات الإنسانية قد زاد من حجم الخريجين الذين لا يستوعبهم سوق العمل بما فيهم خريجوا كليات التربية.

4. تعيين أعضاء هيئة التدريس:

نتيجة لغياب خطة وأهداف واضحة لأعداد أعضاء هيئة التدريس فقد قامت الجامعات بتعيين معيدين وابتعاثهم دون تخطيط دقيق ودراسة للاحتياج والتخصصات الأمر الذي أدى إلى تكرر الابتعاث من نفس القسم وأدى إلى تكدس أعضاء هيئة التدريس في بعض الأقسام والتخصصات وأصبحت أعدادهم تفوق حاجة القسم من المدرسين حتى أن بعضهم اليوم لا يزيد نصابهم التدريسي عن ساعة أو ساعتين في الأسبوع بل أن بعضهم قد لا يتحملون إي أعباء تدريسية إطلاقاً نتيجة هذا التضخم . يحدث هذا التضخم في بعض الأقسام العلمية في جامعتي صنعاء وعدن بينما تقوم جامعات حكومية أخرى بالتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس من الخارج في نفس هذه التخصصات المتكدسة في جامعتي صنعاء وعدن ، وفي حالات أخرى تقوم الجامعات بالتعاقد مع مدرسين من جامعتي صنعاء وعدن للتدريس فيها مقابل أجر بالساعة في الوقت الذي لا يقوم فيه نفس العضو تدريس جزء من نصابه في القسم الذي ينتمي إليه ، كل هذه الأمور تبين مدى ضرورة إعادة النظر في توزيع الكادر اليمني بما يحقق الجدوى الاقتصادية للبلاد والتعليم العالي .

الجانب الأخر المتعلق بأعضاء هيئة التدريس قد حدث نتيجة أسلوب التعيينات الذي كان متبعاً مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات قبل الوحدة المباركة عندما أخضع التعيين لموافقة الأمن أو التنظيم السياسي أعطت المنتميين إلى الحزب ميزة على غيرهم ومنحهم الأولوية في التعيين في الجامعات بغض النظر عن مستواهم العلمي بينما حد من قبول معارضي الحزب أو النظام من التعيين ، هذه السياسات التي غلب فيها الولاء التنظيمي على المعايير الأكاديمية أدت أثار سلبية اليوم على العملية التعليمية ونوعية الكادر الوظيفي في الجامعة .

5. المناهج التعليمية :

لقد كان لهيمنة الدولة في الأنظمة الشمولية تأثيراً مباشر على مناهج التعليم ومقرراته وحرية الفكر والتعبير لأعضاء هيئة التدريس إضافة إلى موقفة من البحث العلمي وبالذات في العلوم الإنسانية فينما عملت الأنظمة اليسارية على محاربة حاملي الفكر الديني، قامت الأنظمة الدينية من جانبها باضطهاد من يعارضها الفكر والرؤى باسم الدين. إضافة إلى أن المناهج قد خضعت لتوجهات الفكر السياسي للنظام ففرضت مراجع وكتب منهجية بينما رفضت أخرى تحت مبررات المختلفة إلا أنها في النهاية مرتبطة بأيديولوجية النظام التي حولت الجامعات إلى مجرد مدارس للتلقين ومراكز احتقان للفكر بدلاً من جعلها منارات للفكر الإنساني ووسائل للتحديث والتطوير والتنوير.

6. مجانية التعليم :

أدت التحولات السياسية والاقتصادية الحالية في العالم إلى إعادة النظر في موضوع مجانية التعليم الجامعي وطرق تمويل الجامعات ، وجاء ذلك :

أولاً: نتيجة ازدياد الطلب على التعليم الجامعي بالذات في البلدان التي لا تتوفر فيها بدائل له.

ثانياً: لأن التعليم الجامعي لم يواكب احتياجات التنمية وحاجة السوق وبالتالي لم يسهم إسهاماً حقيقياً في نمو الاقتصاد الوطني في معظم الدول النامية .

ثالثاً: لأن النمو السكاني واحتياجات التنمية وغياب السياسات الاقتصادية وتدني مستوى الأداء والإنتاج وتدهور قيمة العملات الوطنية كل ذلك أدى إلى تقليص الميزانيات التي تصرفها الدول على التعليم العالي . الأمر الذي فرض عليها إعادة النظر في طرق التمويل له مع الدفع بالجامعات إلى إيجاد مصادر تمويل ذاتية تعتمد على إسهام المجتمع وتقديم الخدمات وتسويق البحث العلمي.

ولقد وجدت الحكومات التي اختارت مجانية التعليم العالي إما نتيجة أيديولوجية سياسية أو قناعة بأن التعليم حق للجميع في محاولة لكسب رضا المواطنين ، وجدت نفسها في النهاية في موقف حرج جداً لأن هذه السياسات في غياب استراتيجية وتخطيط للتعليم العالي أدت في النهاية إلى تدني مستوى التعليم العالي وغياب أي أثر له في التنمية كما اقتصر على أفواج من الشباب من الجامعات لا تجد فرصاً للعمل وفي حال حصولها على هذه الفرص فإنها تشعر بالإحباط لأن كثيراً منهم يوظفون في مجالات غير تخصصاتهم ودون أن يكون لهم إسهام حقيقي في التنمية والإنتاج .

إن إعادة النظر في مصادر التمويل للجامعات وتفعيل دور الإسهام الشعبي بمختلف مكوناته ، سيؤدي إضافة إلى تخفيض العبء على الدولة ، إلى تحرر الجامعات من سيطرة الحكومة عليها ، لأن المساهمة الشعبية ستؤدي إلى المشاركة في إدارة شؤون الجامعات وإدارتها بصورة أكثر حداثة وأكثر ملائمة لاحتياجات التنمية والسوق والمجتمع.

7. تعيين الإدارة العليا للجامعات :

أدت هيمنة الدولة على التعليم الجامعي من خلال تمويله وإخضاعه لآليات الدولة عند تعيين قياداته ومسئوليه إلى تدهور ملحوظ في الإدارة الجامعية . فكما هو الحال في وظائف الدولة المختلفة فإن تعيين القيادات الجامعية في الأنظمة الشمولية يخضع لاعتبارات الانتماء الحزبي أو الولاء وهي أمور لا يمكن قبولها إذا لم تكن مرتبطة بالمقدرة العلمية والأكاديمية والإدارية للشخص المعني ، كما أن هذه القيادات الجامعية نفسها تكرس نفس المبدأ عند تعيين عمداء الكليات أو الموظفين فتنطلق من منطلق الانتماء والولاء الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى العملية التعليمية والإدارة . لذلك فإن إصلاحات الإدارة الجامعية أمر أساسي ، كما أن إخضاعها عند الاختيار للمعايير العلمية والأكاديمية بعيداً عن تدخل الدولة ولكن وفق قواعد تضمن سلامة الاختيار وعدالة التنافس بين أعضاء هيئة التدريس وإزالة إي تأثيرات حزبية أو سياسية على هذا الاختيار، والاعتماد على مقدرات ومؤهلات وخبرة المتقدمين لشغل هذه الوظائف . لذلك من المهم وضع أسس علمية ومحددة لاختيار قيادات للجامعات وفق معايير تحررها من تأثير رغبات الحكومة وفي نفس الوقت لا تنساق وراء رغبات أعضاء هيئة التدريس وأهوائهم السياسية.

8. التعليم العالي الأهلي (الخاص):

من المؤسف أن الكثير من الأنظمة سواء الشمولية أو التقدمية اعتبرت أن التعليم الخاص خطر يهدد وحدة المجتمع ويؤدي إلى تميز طبقة من أبنائه على حساب الآخرين منطلقين من خلفيات إيديولوجية مبعثها الخوف على النظام واستمراريته ، إعتقاداً منهم بأن التعليم الخاص قد يغرس فكر وأيديولوجية النظام . نتيجة لهذا الرفض المبدئي بقيت الأمور راكدة في كثير من دول العالم الثالث لسنوات طويلة وإلى أن بدأت مرحلة التحولات الديمقراطية عالمياً والتي فرضت واقعاً على نظم الحكم المختلفة لم تكن أمامها إلا القبول به. ولقد أدى هذا التحول المفاجأ إلى إنشاء العديد من مؤسسات التعليم الخاص سواء العام منه أو الجامعي ، والمؤسف أن ذلك قد تم قبل وضع ضوابط وقوانين تنظم قطاع التعليم الخاص ، مما أدى إلى الانفلات وغياب المعايير وتكرار الأخطاء التي يعاني منها التعليم الحكومي. والآن ونحن بصدد الحديث عن التعليم العالي الخاص يجب القول بأنه هذا النمط من التعليم قد أصبح واقعاً في معظم الدول اليوم ، إلا أنه في دول العالم الثالث أخذ شكل النبت الطفيلي الذي يحاول أن يزدهر على حساب النباتات الأخرى أي الجامعات الحكومية ، كما أن ثمره في النهاية قد لا تحقق فائدة للمجتمع أو بتعبير أخر أن التعليم العالي الخاص قد أضر بنفسه وبالبيئة التي من حوله ، وذلك لأن دول العالم الثالث تعاملت معه من واقع رد الفعل ولم تنطلق في سياساتها من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط والقوانين التي تسعى إلى بناء مؤسسات تعليم عالي تخدم التنمية الشاملة وترقى باقتصاد البلاد سواء الحكومي منها أو الخاص .

التعليم العالي في اليمن– إلى أين يتجه ؟

مع جو التحولات التي يشهدها العالم اليوم والتي تؤكد على ضرورة إعادة النظر في دور الحكومات في إدارة شئون البلاد بحيث ينحصر هذا الدور في وضع السياسات والتخطيط والإشراف وعلى أن يترك للمواطنين الحرية في إدارة شؤونهم من خلال تفعيل إدارة الحكم المحلي وخصخصة الاقتصاد وتقليص دور الدولة تدريجياً في إدارة الاقتصاد والخدمات العامة ومنها التعليم. في هذا الجو علينا أن نجدد الاتجاه الذي نريده للتعليم العالي في اليمن .

وبقدر ما يحدثه هذا التحول في دور الحكومة من آثار إلا أنه من مفهوم نظام العولمة الجديد يمثل العلاج الناجع للاختلالات الاقتصادية والإدارية والمالية التي تعاني منها دول العالم الثالث ، كما أنه يمنح المواطنين مزيداً من الصلاحيات والحرية في إدارة شؤونهم وتطوير مواردهم الذاتية والضرورية لتحقيق التنمية في مجتمعاتهم . ورغم ما يعكسه هذا المفهوم من إيجابيات نظرية إلا أن آثاره الحقيقية على الواقع لا يمكن التكهن بها في بلدان تفتقر إلى المقومات الاقتصادية والإدارية لإحداث هذا التغيير الجذري في نظام آليات عمل الدولة خاصة إذا كان نظام الحكم نفسه لا زال غير مقتنع بالتنازل على دوره في إدارة شؤون البلاد .

إن النظام العالمي الجديد ينظر إلى التعليم الجامعي نظرة اقتصادية ويحدد بكل وضوح أن الجامعات يجب في مجمل نشاطاتها أن توجه طاقاتها نحو التنمية واحتياجات السوق وأن على الجامعات أن تعتمد على مواردها الذاتية لهذا النشاط فالتعليم يجب أن يتحمل تكلفته الطالب ، كما أن البحث العلمي يصبح نشاطاً محدد الأهداف يتم دعمه من الجهات التي تستفيد من نتائجه . لقد كانت تاتشر - رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق الرائدة في اتخاذ القرارات الحاسمة في هذا الأمر ، والتي أدت في حينها إلى ردود فعل اجتماعية كبيرة انطلاقاً من إن التعليم حق لجميع وان مثل هذه السياسات سيكون لها آثار سلبية على الطلاب غير القادرين على دفع رسوم الدراسة وبالتالي يضر بالطبقات الفقيرة بالمجتمع .

ومع ذلك فقد حققت هذه السياسات التي طبقتها فيما بعد العديد من دول العالم بما فيها الدول الاشتراكية السابقة ، التي كان التعليم العالي فيها مجانياً الكثير من النجاح . وعملت هذه الدول على معالجة موضوع العدالة الاجتماعية من خلال تقديم المنح المجانية للطلاب للمبرزين وتوفير القروض الميسرة لهم لتسديد الرسوم على أن يقوموا بتسديدها بعد التخرج . إضافة إلى المنح التي تقدمها إدارات الحكم المحلي لطلابها وفقاً لمعايير تعتمد على دخول أسرهم وظروفهم الاجتماعية .

ورغم تطوير الموارد الذاتية للجامعات إلا أن الحكومات استمرت في دعم الجامعات من خلال تمويل البحث العلمي والتعاقد مع المراكز المتخصصة والإسهام في تغطية جزء من تكلفة النشاط التعليمي باعتبار أن الجامعات تقدم خدمة المجتمع والمساهمة في العديد من الدراسات وآليات العمل المجتمعية من خلال مؤسساتها المختلفة مثل المستشفيات ومراكز البحث العلمي وحماية البيئة وغيرها .

(1) تمويل التعليم العالي :

مع حدوث هذا التغيير في سياسات التعليم العالي أصبح لزاماً أن تتوفر للجامعات الاستقلالية الكاملة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية من خلال مجلس تختلف مسمياته من بلد لآخر ، تكون له الحرية الكاملة بإدارة شئونها بعيداً عن أجهزة الحكومة ، كما يقوم بالتفاوض مع الحكومة حول دعمها وإسهامها في تمويل أنشطة الجامعة في المجالات التي تهم الحكومة أو التي ترغب في الإسهام فيها . وتجدر الإشارة هنا إلى أن دعم الحكومة قد يأتي من أكثر من مصدر فوزارة الصحة يمكن أن تدعم البحث العلمي والخدمات

المقدمة من خلال المستشفيات التعليمية بينما تدعم وزارة أخرى أنشطة تهمها وتقع ضمن اختصاصاتها وبهذه الطريقة يأتي الدعم لتمويل أنشطة الجامعة من قبل الدولة ، إلا أنه يمثل دعماً موجهاً ولأهداف محددة ، كما يعتمد في استمراريته على مدى تحقق الأهداف والتزام الجامعة بالنشاط المتفق علية ، أو بمعنى آخر أن إسهام الحكومة واستمراريته يعتمد على الإنجاز وتحقيق أهداف محددة ، وفي نفس الوقت لا يخضع التصرف في أموال الجامعة وتحديد برامجها وأنشطتها المختلفة لتوجيه الحكومة وإنما تنبع من خطط وأهداف تحددها الجامعة ويعتمدها مجلس أمنائها .

(2) التشريع والإشراف على التعليم العالي :

تظل الحكومات في كل الدول تقريباً هي المسؤولة عن التشريع والترخيص والإشراف والرقابة على مؤسسات التعليم العالي إما من خلال وزارة مختصة أو أجهزة متخصصة ضماناً لمستواه وذلك حفاظاً على مستواه وعلى التزامه بالمعايير العلمية والأكاديمية. وهي مسؤولية تتطلب وجود أجهزة متكاملة تتولى عملية الإشراف والرقابة والتقييم لعمل هذه المؤسسات والتي على ضوئها يتم الاعتراف بالمؤهلات التي تمنحها هذه الجامعات من عدمه والترخيص لخريجها بالعمل . والواضح أننا في اليمن قد تسرعنا بمنح التراخيص لعدد من الجامعات الخاصة ، إضافة إلى بعض الجامعات الحكومية الحديثة قبل أن توضع المعايير التي على ضوئها تمنح هذه الجامعات التراخيص ، ودون التأكد من توفرها في هذه المؤسسات ، الأمر الذي ينذر بكارثة إذا لم يصحح بصورة عاجلة.

لقد اختارت الدول سبلاً مختلفة للترخيص واعتماد البرامج الدراسية وطرق المراقبة والتقييم وضمان استقلالية هذا الجهاز عن الحكومة مع منحه الصلاحيات الكاملة للقيام بالدور المنوط به وبقدر ما قام بدوره في تطبيق المعايير والقواعد على الجامعات الحكومية والأهلية بصورة لا تقبل الضغوط أو التساهل وتطبيقها بحيادية كاملة بقدر ما أدى ذلك إلى ارتقاء مستوى الجامعات العلمي وأدائها البحثي.
لذلك من الضروري اليوم اعادة النظر في تشكيل المجلس الأعلى للجامعات بحيث يكون جهاز التشريع والتخطيط والرقابة على الجامعات الحكومية منها والخاصة ، وهو أمر يتطلب إعادة صياغة قانونه وعضويته لأنه إذا تحولت الجامعات الحكومية الحالية إلى جامعات مجتمعية مستقلة فإنها ستعمل في حقيقة الأمر كجامعات الأهلية ، بالتالي لم يعد للحكومة دور في إدارة شؤونها ، وبالتالي يصبح الدولة في هذا الوضع هو التأكد من مستواها العلمي والتزامها الأكاديمي وتنفيذها للبرامج التي تتعاقد الحكومة معها على تنفيذها . وبذلك يتحول المجلس الأعلى للجامعات إلى مؤسسة تمثل المجتمع والحكومة معاً للإشراف على التعليم العالي والتشريع له ومحاسبته ومنح أو منع الترخيص عنه ، من هذا المنطلق يجب إعادة صياغة قانون المجلس الأعلى للجامعات والاستفادة من تجارب الأخرين في آليات الترخيص والإشراف والتقييم للتعليم العالي.

(3) استقلالية الجامعات :

في ظل هذا التوجه الدولي والمقترح المطروح علينا في اليمن أن نعيد النظر في أوضاع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخطوات التي يجب علينا اتخاذها بهدف تحويلها إلى مؤسسات مستقلة عن الدولة إدارة وتمويلاً ، وأن نناقش صيغ الإدارة الفاعلة لهذه الجامعات وأن تعيد تنظيمها كجامعات إنتاجية ومؤسسات وطنية لا تهدف إلى الربح، وتعتمد على القيام بدورها على مصادر تمويل مختلفة تمكنها من تحقيق أهدافها في المجتمع ومع مساهمة الدولة في دعم أنشطة هذه المؤسسات من خلال تمويل رسوم الدراسة لأعداد من الطلاب

تحددها الدولة وفي التخصصات التي تتوافق مع احتياجات التنمية ، ووضع آليات اختيار الطلاب وفقاً لمستواهم العلمي وبحيث يعكس هذا الاختيار احتياجات المناطق المختلفة في الجمهورية ويضمن الحصول التجمعات الفقيرة والمناطق المحرومة على حصتها منه ، وأن يترك للجامعة حرية قبول أية أعداد أخرى من الطلاب القادرين على دفع الرسوم التي تحددها الجامعة من دون أي تدخل من الحكومة . ولتحقيق مزيداً من الموارد للجامعات ، إضافة إلى رسوم الطلاب فإن البحث العلمي الموجه للتنمية وتقديم المعالجات للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملحة التي تواجهها البلاد يمثل مصدراً آخر لتمويل نفقات الجامعات ، إما من قبل الحكومة ووزاراتها أو القطاع الخاص ، كما أنه بالإمكان أن تسهم الحكومة في دعم ميزانيات الجامعات من خلال تقديم دعم غير مباشر للجامعات في المرحلة الانتقالية لتمكينها من تجاوز أي عجز في الموارد وربط هذا الدعم بأعداد الطالب الدارسين والتخصصات التي تدرس ونوعية الكليات القائمة فيها .

إن هذه الخطوات ستؤدي بالجامعات إلى إعادة النظر في الكثير من سياساتها المتعلقة بقبول الطلاب وكادر أعضاء هيئة التدريس وسيفرض عليها النظر نظرة اقتصادية إلى طرق إدارة مواردها لكي تحد من سياسة الباب المفتوح للتعيين والبطالة المقنعة وأن تعمل على ربط دخول هيئة التدريس بالإنتاج العلمي والنشاط المجتمعي. إن مثل هذه السياسات ستؤدي إلى تغيير نظرة أعضاء هيئة التدريس إلى وظيفتهم ليصبحوا مسئولين عن مصادر التمويل لجامعتهم وأبحاثهم بدلاً من الاعتماد والتواكل على الدولة .

(4) إسهام المجتمع في التعليم العالي :

من المؤسف أن إدارة الدولة لنظام التعليم قد أفقده رعاية المجتمع له ، فبعد أن كان التعليم مسؤولية مجتمعية وحصوله على قسط وافر من دعم المجتمع من خلال الأوقاف والهبات التي تصرف على مراكز التعليم وعلى الطلاب والدارسين فيها ، أصبح من مسئولية الدولة وهو الأمر الذي قد أضر بهذا الإسهام فلم يعد أحدٌ يفكر بالوقف للمدارس والجامعات ، كما أن الأثرياء وأصحاب الخير لم يعودوا يفكروا في أهمية إسهامهم في دعم التعليم أو طلاب العلم . إن إعادة اهتمام المجتمع بالتعليم وحثه على دعمه من خلال التبرعات والوقف أمر مهم إذا أريد للكثير من المؤسسات العلمية الخيرية التي لا تهدف إلى الربح أن تنشأ وتتطور وتقدم خدمات متميزة للمجتمع .

إن إحياء هذا الاهتمام بالتعليم لازال ممكناً من خلال التوعية والتشجيع وتقديم الحوافز من قبل الحكومة لأهل الخير من خلال إعفائهم من الضرائب كما هو معمول به في الكثير من البلدان العربية والغربية .

(5) الإدارة :

إن نجاح إي تجربة من هذا النوع يتطلب التفكير بآلية جديدة لإدارة هذه المؤسسات العلمية وبما يحقق استقلالية ويضمن في نفس الوقت مقدرة هذه الإدارة على القيام بمهامها . ومع انتقال الجامعات من سلطة الحكومة إلى سلطة المجتمع والذي قد يتمثل بنظام الإدارة المحلية يصبح من الضروري إنشاء مجالس أمناء لهذه الجامعات الأهلية التي لا تهدف إلى الربح لإدارة شؤونها وعلى أن يشكل هذا المجلس من شخصيات علمية واجتماعية وفق معايير يجب توفرها فيهم سواء من ناحية المؤهلات العلمية والخبرات العملية والسلوكيات العالية وعلى أن يشترك في اختيار أعضاء هذا المجلس كل من الحكومة والمجتمع عبر مجالس الإدارة المحلية وأن تمثل فيه النقابات المهنية والأكاديمية وأن يوضع له قانون ولوائح تحدد اختصاصاته بدقة

وتفصيل بحيث لا تختلط اختصاصاته مع اختصاصات مجلس الجامعة ويختصر دوره في وضع السياسات واعتماد البرامج ومن دون التدخل في القضايا العلمية والأكاديمية التي هي من اختصاص مجلس الجامعة ومجالس الكليات والأقسام ، ولضمان الإشراف الدقيق على هذه المؤسسات يجب أن ترتبط هذه الجامعات بنظام الحكم المحلي فيما يتعلق بالدعم المادي وفي سياسات القبول وأن تخضع للرقابة العامة في الجوانب المالية والإدارية أما ما يتعلق بالجانب الأكاديمي والعلمي فسيخضع لإشراف الجهاز الحكومي المختص الذي توكل إليه الدولة الإشراف والمراقبة لمؤسسات التعليم العالي أكاديمياً وفنياً وإدارياً . إن هذه رؤى تحتاج إلى مزيد من النقاش والتطوير إلا أنني مقتنع تماماً أن مثل هذا التوجه سيخفف من عبئ التعليم العالي على الدولة إضافة أنه سيؤدي إلى أن تصبح الجامعات مؤسسات أهلية مستقلة تتبع مجتمعاتها . وأن على المجتمعات من خلال مجالس الأمناء ستدير هذه المؤسسات بأسلوب اقتصادي يحقق التوازن بين الإيرادات والصرفيات وأن ما تقدمه الدولة والمجتمعات من دعم لهذه الجامعات سيرتبط بالخدمات التي تقدمها سواء في تأهيل الكوادر أو البحث العلمي أو من خلال دعم غير مباشر للجامعات تشجيعاً للتميز فيها وفتح التخصصات النادرة والمكلفة .

إن تنفيذ مثل هذه السياسات يعني أن على الحكومة أن تدفع الرسوم عن إي طالب يقبل في الجامعة في حدود خطط واحتياجات التنمية التي وضعتها الدولة لتوفير الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات وأن تمثل هذه الرسوم التكلفة الحقيقية لتدريس الطالب في جامعة أهلية لا تهدف إلى الربح وكما تحددها منظمة اليونسكو بناء على دراسات تكاليف التعليم العالي في العالم . كما يجب على الدولة ولمرحلة انتقالية قد تمتد لعشر سنوات من دفع تكاليف دراسة الطلبة المقيدين حالياً في الجامعات وفقاً لتكلفتهم الحالية إضافة إلى دعم مالي استثماري يتفق عليه وذلك لإعطاء الجامعات فرصة لتأسيس مبدأ الاعتماد على مواردها واستثمار إمكاناتها ووضع الخطط لضمان البدائل لتمويل لتمويل أنشطتها مع ضرورة فك الاشتباك نهائياً بينها وبين قيود وزارة المالية حتى تمارس الجامعات استقلاليتها المالية والإدارية كاملة غير منقوصة دون تدخل من أجهزة الدولة عدا تلك الأجهزة المسؤولة عن الإشراف الأكاديمي والرقابة المالية والإدارية .

معالجة الاختلال الحالي في القوى العاملة :

يشكو سوق العمل من أن هرم القوى العاملة معكوس في اليمن فهناك عشرون خريجاً جامعياً مقابل خريج واحد من المعاهد الفنية والتقنية وهو ما يثير قلق الحكومة وسوق العمل وهو ما دفع بالحكومة إلى إعادة النظر في سياسات التعليم المهني والتقني وإعطائه أولوية في خططها وميزانياتها المستقبلية . الآن هذا التوجه سيحتاج إلى فترة طويلة قبل أن يؤتي أكله كما أنه مهدد بالتعثر إذا لم تتوفر له الاعتمادات المالية الكافية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة في الوقت الذي تستمر فيه الجامعات من تخريج المزيد من الدفعات من دارسيها في التخصصات التي قد تشبع سوق العمالة منها لذلك فإن الخطوة العملية في هذه المرحلة هي أن تتخذ الحكومة خطوة جريئة تتمثل في إيقاف القبول إلى الدراسة الجامعية في العديد من التخصصات الهندسية والزراعية وغيرها لمدة خمس إلى عشر سنوات وتحويل هذه الكليات لقبول طلاب للدراسة الفنية والتقنية برنامج السنة أو السنتين بعد الثانوية واستغلال الإمكانات المتوفرة من كوادر مؤهلة وورش في هذه الكليات وتوفير ما تحتاجه وفتح مجال التعاون بينها وبين هيئة التعليم الفني والتقني للاستفادة من ورش العمل الميكانيكية والكهربائية المختلفة فيها وفي مؤسسات القطاع الخاص لاستقبال الطلاب وتدريبهم عليها وفي مجال الواقع العملي . إن اعتماد هذه الخطة يحتاج إلى تطوير البرامج وتحديد مواقع التدريب والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل وهي أمور متوفر الكثير منها وبالتالي لا يحتاج تنفيذ

هذا البرنامج إلى أكثر من قرار سياسي والتزام الجامعات بالتنفيذ . وتجدر الإشارة هنا أن الجامعات قد نفذت دبلومات عليا في بعض الكليات وبالذات في التربية إلا أنها توقفت فيما بعد . والمؤسف أن هذه الدبلومات لم تشمل التخصصات التقنية رغم أنها كانت ضمن التخصصات التي أقرها مجلس جامعة صنعاء في بداية التسعينات .

أن هذا المقترح يهدف إلى التوظيف الاقتصادي الصحيح لكوادر وإمكانات الجامعة في توفير الأيدي التقنية المؤهلة وإعادة هرم الأيادي العاملة إلى وضعه الطبيعي وفي نفس الوقت توفير الاستثمار الهائل الذي يحتاجه التعليم التقني في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الحالية . مع التأكيد هنا أن على الجامعات ستكون آليات تنفيذ لبرامج وخطط وزارة العمل أو تقوم بفرض البرامج عليها ، لذلك على وزارة العمل أن توقع عقود مع الجامعات لتنفيذ ما تريده منها مقابل أجور تدفعها وزارة العمل للجامعات حتى يكون في هذه العقود جانب الإلزام والمحاسبة . كما أن العقود يمكن أن تكون مصدر دخل للجامعات إذا ما بدأ في تنفيذ خطة تحويل الجامعات إلى مؤسسات أهلية مستقلة .

الخاتمة :

هذه رؤى تحتاج إلى مزيد من النقاش والتطوير ولكني مقتنع أن مثل هذا التوجه سيخفف من عبء التعليم العالي على الدولة إضافة إلى تحرير الجامعات من سيطرة الدولة عليها مما سيؤدي إلى إدارة الجامعة بصورة اقتصادية أكبر وسيقلل من البطالة المقنعة بين أعضاء هيئة التدريس وسيؤدي إلى رفع كفاءاتهم وأدائهم لأنه سيربط المرتبات والعلاوات بالجهد والعطاء العلمي والتعليمي . أما الخوف من أن مثل هذا التوجه سيضر بالفقراء والمعوزين فهو تخوف صحيح ولكن يمكن معالجته بطرق شتى خاصة لأولئك الذين لم يكن أدائهم بالمستوى المقبول في مراحل الدراسة الأولى أما المتميزين منهم فإنهم سيدخلون الجامعات بمنح دراسية أو من خلال الأعداد التي ستتحمل الدولة أو مجالس الإدارة المحلية تكاليف دراستها في الجامعات .

ولعلي أذكر هنا أنه ليس بالضروري أن يلتحق كل الطلاب من خريجي الثانوية العامة بالجامعات خاصة ونحن نعمل بهمة على إنشاء المعاهد المهنية والكليات التقنية ومراكز التدريب المهني التي يجب أن نوجه إليها أكبر عدد من خريجي التعليم العام .

وفي النهاية أرجو أن لا يتعامل مع هذه الآراء من مبدأ الرفض للجديد أو من أنها تمثل القبول بالعولمة وإنما ينظر إليها من منطلق الحرص على إنقاذ التعليم العالي من التدهور المستمر كما أن هناك الكثير من التفاصيل التي لا يسمح الوقت من الدخول فيها والتي يمكن إثرائها من قبل المهتمين بهذا الموضوع الحيوي بهدف الخروج برؤية تمكننا من رفع مستوى التعليم والبحث العلمي دون المساس بقيم العدالة والتكافل .